

# الإرواء في نظم الأضواء

لشقيق المصنّف

يعقوب بن مطر العتيبي



الإرواء في نظم الأضواء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فهذه منظومةٌ موجزةٌ لخصتُ فيها مقاصدَ الرسالة النفيسة "أضواء على السياسة الشرعية" للشيخ الدكتور سعد بن مطر العتيبي حفظه الله، وأشكر الله تعالى على إتمامها، ثم أشكر الشيخ سعدًا حيث أسعدني بتشجيع لا غنى لي عنه ومراجعة لا بدَّ منها، ولستُ أنسى شكرَ الشيخ الفاضل أبي مالك العوضي الذي راجعها وأبدى ملحوظاتٍ أفدتُ منها، وهو خيرُ بالمنظومات معروفٌ بالناية بها، فجزاهما الله خيرًا.

وهذا أوَانُ الشُّرُوعِ فِي النِّظَمِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ:

- ١- حمدًا للربّي المالكِ العظيمِ  
٢- ثمّ السّلامُ والصّلاةُ الزاكِيَه  
٣- وبعدُ، ذي : منظومَةٌ "الإرواء"  
٤- قصِدْتُ : "أضواءٌ على السّيّاسة"  
٥- والأصلُ قد صنّفهُ أستاذِي
- مُنزَلِ الشّرّائعِ الحَكِيمِ  
على النّبِيّ ذي الصّفاتِ الوافيَه  
نظمتُ فيها مُجملَ "الأضواء"  
لَمَن أرادَ الحفظَ والدّرَاسَه  
سعدٌ أخى شيخى أبو مُعَاذٍ

- ٦- لَخَصْتُ فِيهِ مُجْمَلَ الرِّسَالَةِ  
٧- وَلَا غِنَى لِمُبْتَغِي التَّأْصِيلِ  
٨- وَاللَّهُ يَجْزِيهِ الثَّوَابَ الْأَجْزَلَا
- مُجَانِبَ التَّفْصِيلِ وَالْإِطَالَةِ  
عَنْ أَصْلِهِ الْمُبَيِّنِ الْجَمِيلِ  
وَيَنْفَعُ الْعِبَادَ جَلًّا وَعَلَا

### مدلولُ السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا

- ٩- سِيَاسَةٌ فِي اللُّغَةِ : التَّدْبِيرُ  
١٠- وَفِي اصْطِلَاحِ الْقَوْمِ مَعْنِيَانِ  
١١- مِمَّا جَرَتْ أَحْكَامُهُ أَوْ أَصْلَحَهُ  
١٢- وَلَمْ يَرِدْ نَصٌّ يَخْصُ مَا حَكَمَ  
١٣- وَفِيهِ : مَا أَلْفَهُ الْإِمَامُ  
١٤- وَالْآخِرُ الْمَعْنَى الَّذِي يَعُمُّ مَا  
١٥- إِلَى شُؤُونِ دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ  
١٦- وَسُلْطَةُ التَّنْفِيزِ وَالْإِدَارَةِ
- كَمَا تَقُولُ : سَاسَهَا الْأَمِيرُ  
فَالْأَوَّلُ : الْمَخْصُوصُ بِالسُّلْطَانِ  
بِلا خِلَافِ الشَّرْعِ بِلِ الْمَصْلَحَةِ  
فِي شَأْنِهِ، وَ مَا يَسُنُّ مِنْ نُظْمٍ  
نَزِيلٌ "مَا وَرَدَ" هُوَ "الْأَحْكَامُ"  
ذَكَرْتُهُ، وَكُلَّ حُكْمٍ قَدْ نَمَى  
مِنْ سَائِرِ التَّدْبِيرِ وَالْأَحْكَامِ  
وَمَا تَضَيَّقُ عَنْهُ ذِي الْإِشَارَةِ

### حُجَّةُ الْعَمَلِ بِالسِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ

- ١٧- شَوَاهِدُ السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ  
١٨- فِي الْكِتَابِ مَا أَتَى مِنَ الْخَبَرِ  
١٩- وَشَاهِدٍ عَلَى قَمِيصِ يَوْسُفَا  
٢٠- وَحُكْمِ دَاوُدَ النَّبِيِّ وَابْنِهِ  
٢١- وَالْحُكْمُ فِي الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ
- ضَمَّنَ النُّصُوصِ لَمْ تَكُنْ خَفِيَّةً  
مِنْ مِثْلِ مَا أُوحِيَ لِمُوسَى وَالْخَضِرُ  
دَلِيلُهُ : قَرِينَةٌ وَقَدْ شَفَى  
فِي الْحَرْثِ وَالْفَهْمِ الَّذِي فِي شَأْنِهِ  
قَدْ خُلِّفُوا سِيَاسَةً يَقِينَا

- ٢٢- كما أَتَتْ فِي السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ  
 ٢٣- كَتَرَكَ هَذِمَ الكَعْبَةِ الْمُشْرِفَةَ  
 ٢٤- وَتَرَكَهُ الْمُنافِقَ الكَذَّابَا  
 ٢٥- وَلَمْ يُحَرِّقْ بَيْتَ مَنْ تَخَلَّفَا  
 ٢٦- وَمَا جَرَى فِي مُؤْتَةٍ مِنْ خَالِدٍ  
 ٢٧- فَكَانَ أَنْ أَقَرَّهُ الرِّسُولُ
- شواهدُ السِّيَاسةِ الصَّريحَةِ  
 كي لَا تَشُكَّ الْأَنْفُسُ الْمُؤَلَّفَةَ  
 كي لَا يُقَالَ: يَقْتُلُ الْأَصْحَابَا  
 عَنِ الصَّلَاةِ رَحْمَةً بِالضُّعْفَا  
 لِمَا تَوَلَّى وَهُوَ غَيْرُ قَائِدٍ  
 وَقَالَ عَنْهُ: الصَّارِمُ الْمَسْلُولُ

### تطبيقاتُ السِّيَاسةِ فِي عَهْدِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ

- ٢٨- قَضَى بِجَمْعِ الْمُصْحَفِ الصَّدِيقِ  
 ٢٩- وَزَادَ فِي عُقُوبَةِ السَّكَرَانِ  
 ٣٠- إِذْ ضَاعَفَ السِّيَاطَ عِنْدَ الْجَلْدِ  
 ٣١- وَهُوَ الَّذِي لَهُ النَّصِيبُ الْأَعْظَمُ  
 ٣٢- كَذَاكَ ذُو النُّورَيْنِ لِمَا حَرَّقَا  
 ٣٣- كَذَا عَلَيَّ فَرَّقَ الشُّهُودَا
- وَهُوَ الَّذِي بِفَضْلِهِ حَقِيقُ  
 فَارُوقُ هَذِي الْأُمَّةِ الرَّبَّانِي  
 فَضَمَّ تَعَزِيرًا لِذَاكَ الْحَدِّ  
 فِي حُكْمِهِ وَهُوَ الْإِمَامُ الْمُلْهَمُ  
 مَا لَمْ يَكُنْ مِنَ الْهُدَى مُوْتَقَا  
 وَلَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِهِ مَعْهُودَا

### أُسُسُ السِّيَاسةِ الشَّرْعِيَّةِ

- ٣٤- أَصُولُهَا الَّتِي إِلَيْهَا تَسْتَنْدُ  
 ٣٥- كِتَابُنَا وَسُنَّةُ إِجْمَاعِ  
 ٣٦- كَذَا الْقِيَاسُ، ثُمَّ هَذِي الْأَرْبَعَةُ  
 ٣٧- سِوَى خِلَافٍ فِي الْقِيَاسِ يُعَرَفُ
- أَدَلَّةٌ مِثْلُ السَّرَاجِ يَتَّقِدُ  
 تَفْصِيلُهَا لِطَالِبِ مَشَاعِ  
 مِمَّا عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ مُجْمِعَةٌ  
 لَكِنَّهُ مِنْ أَنْ يُعَدَّ أَضْعَفُ

## أُسُسُ الاستدلال

## أَوَّلًا : طريقُ الاستدلالِ بالمصالحِ المُرسَلةِ

- ٣٨- وما يُرى مُستنبَطًا به استدلَّ مجتهدٌ لا سيَّما فيما نَزَلَ  
٣٩- منها على ما قرَّروا : المَصالحُ والناسُ فيها مُقسِطٌ أو جانحُ  
٤٠- لكنَّها على الصَّوابِ تنقَسِمُ ثلاثةٌ معلومةٌ لَمَن فَهِمُ  
٤١- أوَّلُها : المَصالحُ المُعتَبَرةُ ممَّا أقرَّ الشَّرعُ أو ما قرَّره  
٤٢- مثالُها : حِفْظُ العُقُولِ والنُّهى من خَمرةٍ أو مُسكِرٍ يَهوي بها  
٤٣- ولايةٌ على الصَّغيرِ تُشرَعُ كي لا يُرى لِماله يُضيِّعُ  
٤٤- والثاني من أقسامِها : ما يُهدَرُ في الحُكمِ إذ إلغاؤه مُقرَّرُ  
٤٥- لكونِهِ مُخالِفَ النُّصوصِ مُصادِمَ العُموُمِ والخُصوصِ  
٤٦- ومثَّلوا بِالْمَلِكِ المُظَاهِرِ في صَوْمِهِ دونَ العِتاقِ الظَّاهِرِ

## ثانيًا : طريقُ الاستحسانِ الشرعي

- ٤٧- منها كذاكَ عندنا استِحسانُ لكنَّه عن الهوى يُصانُ  
٤٨- فهو العُدولُ عن نَظيرِ المسألةِ وشَرْطُهُ أدلَّةٌ مُؤَصِّلةٌ  
٤٩- كنَظَرِ الطَّبيبِ للضَّرورةِ ولمُسْهُ لَعورةٍ للمرأةِ  
٥٠- ومثْلُهُ جَوازُ الاستِضْناعِ واستَشْهادِهم عليه بالإجماعِ

### ثالثًا: طريقُ النظر في أحكامِ الذرائعِ سدًّا وفتحًا

- ٥١- من أُسِّسِ السِّيَاسَةَ الشَّرْعِيَّةَ قَاعِدَةُ الذَّرَائِعِ الْعَلِيَّةِ  
٥٢- وَهِيَ لَدَيْهِمْ مُوضَحًا قِسْمَانِ فَسَدَّهَا وَفَتَحَهَا حُكْمَانِ  
٥٣- قَدْ شُرِعَتْ فِي الْأَوَّلِ الْمَشْهُورِ خَوْفًا مِنَ الْإِفْضَاءِ لِلْمَحْذُورِ  
٥٤- وَأَصْلُهُ فِي ﴿وَلَا تَسْبُوا﴾ مُحْكَمٌ وَلَا تَقُولُوا رَعْنَا ﴿فَلْتَعْلَمُوا  
٥٥- وَأُورِدَ ابْنُ الْقَيِّمِ الشَّوَاهِدَ تَنْقُصُ عَنْ أَوْلَى الْمَيِّينِ وَاحِدًا

### رابعًا: طريقُ إعمالِ العرف

- ٥٦- وَرَاعَ فِي السِّيَاسَةِ الْأَعْرَافَ كَمَا بِهَا قَدْ فَسَّرُوا الْأَوْقَافَا  
٥٧- مَا لَمْ يَكُنْ فِي شَرْعِنَا تَحَدُّدًا أَوْ لُغَةً؛ فَالْحَدُّ مَا تُعَوِّدَا  
٥٨- مِنْ عَالَمٍ بِشَرْعِنَا وَالْوَقَاعِ مُلَاحِظِ تَنْوَعِ الطَّبَائِعِ

### خامسًا: طريقُ تنزيلِ الأدلَّةِ على أحوالِها الْمُخْتَلِفَةِ

- ٥٩- وَإِنْ تَكُنْ أَدَلَّةٌ تَعَارَضَتْ فِي ظَاهِرٍ فَإِنَّهَا قَدْ التَقَّتْ  
٦٠- حَقِيقَةً مَا لَمْ يَكُ الْمُعَارِضُ قَدْ رَدَّهْ نَسَخٌ هُنَاكَ عَارِضُ  
٦١- فَالْوَاجِبُ الْإِعْمَالُ لِلْجَمِيعِ كَمَا اقْتَضَتْهُ حِكْمَةُ التَّشْرِيعِ  
٦٢- كُلُّ دَلِيلٍ ثَابِتٍ يُنَزَّلُ بِحَسَبِ حَالٍ فَالدَّلِيلُ يُعْمَلُ  
٦٣- كَالْقَتْلِ وَالْفِدَاءِ وَالْإِطْلَاقِ فِي حَالَةِ الْأَسِيرِ وَالْإِعْتَاقِ  
٦٤- وَمِثْلُهُ تَصَرُّفُ الرَّسُولِ فَإِنَّهُ يَجِيءُ بِالتَّفْصِيلِ  
٦٥- بِكَوْنِهِ الْإِمَامَ أَوْ قِضَاءَ وَالْأَصْلُ فِيهِ كَوْنُهُ إِفْتَاءً

٦٦- لأنّ ذاك أغلب العوائد نصّ عليه العزّي في "القواعد"

سادساً : إعمال قاعدة (الأصل في المنافع والمضار)

٦٧- والأصل في المنافع الإباحة مُقرّر في شرعنا صراحة

٦٨- كقوله مُبيّنًا : قُلْ لا أَجِدُ

٦٩- كذاك حكم ما يضرّ قد حُظِر وفي الحديث صحّ عنه « لا ضرر »

سابعًا : طريق اتّباع سنّة الخلفاء الراشدين

٧٠- وسنّة الأئمة المتّبعه الخلفاء الراشدين الأربعة

٧١- فحجّة بالسنة المُقرّره بها أتت وصيّة مُكرّره

٧٢- ما لم تُخالف ثابت النصوص تُجرى على العموم والخصوص

مجالات السياسة الشرعيّة من حيث الموضوعات

٧٣- في كلّ شأنٍ تُعملُ السّياسه في شرعنا لو فقّهوه السّاسه

٧٤- ففي نظام الحكم والأموال وقلّ كذاك في النظام المالي

٧٥- كذاك في سياسة القضاء وفي جنائي وفي الجزائي

٧٦- ومثله ما كان بين الدّول سلّمًا وحربًا في اختلاف المملّ

مجالات السياسة الشرعيّة من حيث المسائل والأحكام

٧٧- مسائل السّياسه المُقرّره ما قد عرفنا واقعًا تغيّره



- ٧٨- فليس منها مُجْمَلُ الأخلاقِ  
٧٩- واعلم بأن جامع البيان  
٨٠- أحدها: ما ليس للوُلاةِ  
٨١- والآخر الموكولُ في التدبيرِ  
٨٢- ثم الأخيرُ منهما نوعانِ  
٨٣- فثابتُ الأحكامِ وهو الأوّلُ  
٨٤- فحقُّها التّطبيقُ نصُّ المُحكّمِ  
٨٥- والثّانِ في الأنواعِ والأحكامِ  
٨٦- مشروعةٌ أو جاء الاستنباطُ  
٨٧- مثاله: تغيُّرُ الأحوالِ
- ولا أصولُ الدِّينِ باتِّفاقٍ  
بأن يُقالَ: إنّها قِسمانِ  
به اختصاصُ الفعلِ كالصّلاةِ  
إليهم كالحدِّ والتّعزيزِ  
مُقرَّرانِ عندَ أهلِ الشّانِ  
مثلُ الحدودِ حيثُ لا تحوّلُ  
كما أتى وعيدُ: مَنْ لم يحكَمْ  
ما كانَ منها لا على الدّوامِ  
فيها وقد تغيَّرَ المَنَاطُ  
وحكمها في السّلمِ والقِتالِ

### اعتبارُ الفقهاء للسياسة الشرعيّة

- ٨٨- واعلم بأنّ الفقهاء قد ذكروا  
٨٩- في كُتُبِهِمْ كذاكَ بـ (المصالح)  
٩٠- و(حاجة) كذاكَ (دفع ضرر)
- تعليلهم (سياسةً) واعتبروا  
بما به يطولُ شرحُ الشّارحِ  
ونحوها في ظاهرٍ مُشتهرٍ

### الموازنة بين السياسة الشرعيّة والسياسة الوضعيّة

- ٩١- في شرعنا: السياسةُ الشرعيّةُ  
٩٢- فكلُّ ما يخالفُ الشّريعَةَ  
٩٣- فليس مقبولاً بكلِّ حالٍ
- وغيرها: السياسةُ الوضعيّةُ  
وما اقتضته رُوحُها البديعةُ  
مثلُ شيوعيٍّ ورأسماليٍّ

- ٩٤- فالحُكْمُ للمولى الحكيم وحده  
٩٥- وهل تجوزُ بينها الموازنة  
٩٦- فشيخنا المَبْجَلُ ابنُ باز  
٩٧- لكنْ بشرط أن يكونَ عالِماً  
٩٨- بالحقِّ في إظهارِ فضلِ الشرعِ
- من كلِّ علمٍ بالجميعِ عنده  
وما يُسمَّى عندهم مُقارَنَه؟  
أفتى بما يُفيدُ بالجوازِ  
وقصده بأن يكونَ قائِماً  
فذاك يُرجى منه خيرُ النفعِ

### نماذج من الموازنة بين السَّيَاسَتَيْنِ

- ٩٩- شَتَّانَ بَيْنَ شِرْعَةٍ مُنْزَلَةٍ  
١٠٠- هل يستوي ما أنزلَ الرَّحْمَانُ  
١٠١- وشِرْعَةُ الشُّمُولِ والثَّبَاتِ  
١٠٢- أم يستوي ما يُرْتَضَى دِيَانَةً  
١٠٣- وما بهِ الْعِقَابُ والثَّوَابُ  
١٠٤- لولا المَقَامُ جِئْتُ بالتَّوْثِيقِ  
١٠٥- فالْعُرْفُ في القانونِ أَصْلُ مُصْدَرِي  
١٠٦- لَكِنَّهُ في الشَّرْعِ مِنْ قَوَاعِدِهِ  
١٠٧- وبعْدُ، هذا خَتَمُ ما قَصَدْنَا  
١٠٨- والحمدُ للرَّحْمَانِ في الخِتَامِ
- وغيرها؛ فهَاكَ بعضُ الأمثلةِ  
بما يَسُنُّ الناقِصُ الإنسانُ  
بالفصلِ بَيْنَ الدِّينِ والحَيَاةِ؟  
بما بهِ الإكْرَاهُ والمَهَانَةُ؟  
بما بهِ تَفَرَّدُ الْعِقَابِ  
لكنْ هُنا المِثَالُ للتَّفْرِيقِ:  
لا فَرْقَ بَيْنَ صَالِحٍ ومُنْكَرٍ  
ولا اعتِبَارَ مُطْلَقاً لِفَاسِدِهِ  
تَقْيِيدَهُ بِمُوجَزِ أَرْدَنَا  
سُبْحَانَ ذِي الْجَلَالِ والإِكْرَامِ

أبو عبد الله يعقوب بن مطر العتيبي